مجتمع

العاصفة إليانا تضرب مناطق غربي المكسيك

أجبرت العاصفة الاستوائية «إليانا» السكان والسياح في منتجع لوس كابوس في المكسيك على البقاء في منازلهم، إذ هطلت الأمطار بغزارة على الطرف الجنوبي من شبه جزيرة باخا كاليفورنيا. تحركت إليانا، السبت، شمالاً فوق خليج كاليفورنيا الجنوبي، وكانت على بعد نحو 115 كيلومترا شمال شرق كابو سان لوكاس مع رياح مستمرة بلغت سرعتها 65 كيلومتراً في الساعة. ومن المتوقع أن تجلب العاصفة أمطاراً غزيرة مع خطر حدوث فيضانات مفاجئة وانزلاقات أرضية في أجزاء من غرب المكسيك وجنوب باخا كاليفورنيا. (أسوشييتد برس)

الإعصار بيبنكا يهدد جنوب غربي اليابان

كشفت وكالة الأرصاد الجوية في اليابان، السبت، عن اقتراب الإعصار «بيبنكا» من جزيرة أمامي (جنوب غرب)، محذرة من رياح قوية وانهيارات أرضية وفيضانات. وقالت الوكالة إن الإعصار يمكن أن يتسبب أيضاً في رياح عنيفة وأمواج مرتفعة في جزيرة أوكيناوا. وأضافت أن من المتوقع أن يصل معدل هطول الأمطار إلى 150 مليمتراً في أجزاء من جنوب كيوشو وأمامي و100 مليمتر في أوكيناوا. ويتحرك الإعصار صوب الشمال الغربي بسرعة 30 كيلومتراً في الساعة، مع رياح تصل سرعتها إلى 126 كيلومتراً في الساعة. (قنا)

قتل مروّع لأطفال غزة

تشييع طفل استشهد في مجزرة مدرسة الجاعوني (حسن جيدي/ الأناضول)

قال بابا الفاتيكان فرانسيس، إن رؤية جثث الأطفال الذين قتلوا في غزة بهجوم إسرائيلي على مدرسة «أمر مروّع». مؤكداً في رده على الصحافيين في أثناء عودته إلى روما قادماً من سنغافورة محطته الأخيرة في جولة استمرت 12 يوماً بجنوب شرق آسيا: «لا أستطيع أن أصف ما إذا كانت هذه الحرب دموية للغاية أو لا، ولكن رؤية جثث الأطفال القتلى، على افتراض وجود عدد قليل من المسلحين في داخل مدرسة قصفت، أمر مروّع». وفي معرض تقييمه لمفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، قال البابا: «يقال أحياناً إن هذه حرب دفاعية، لكنني أعتقد أنها حرب إلى حد كبير. سامحوني، لا أعتقد أن هناك خطوات تتخذ من أجل السلام». والأربعاء، شنّت طائرة إسرائيلية غارة على مدرسة الجاعوني التابعة لوكالة أونروا في مخيم النصيرات تؤوي آلاف المهجرين، ما أدى إلى مقتل 18 فلسطينياً، من بينهم أطفال ونساء و6 من موظفي الوكالة الأممية. ورداً على سؤال عن توصيته للكاثوليك في الولايات المتحدة بالتصويت لأيّ من مرشحي الرئاسة الأميركية، دونالد ترامب الذي يهدد بترحيل 11 مليون مهاجر، أو كامالا هاريس التي تؤيد الإجهاض، اعتبر البابا فرنسيس أنّ «الشخص الذي يتخلص من المهاجرين، والشخص الذي يقتل الأطفال، كلاهما ضد الحياة. لست أميركياً، ولن أصوّت هناك، لكن عدم استضافة المهاجرين، وعدم منحهم القدرة على العمل أو الترحيب بهم خطيئة، والإجهاض قتل لإنسان». (الأناضول)

ليبيا: التغير المناخي يفاقم السيول

طرابلس ـ **أسامة علي**

حثت السلطات الليبية المواطنين على ضرورة الالتزام بتعليمات أجهزة الطوارئ والإنقاذ خلال الأشهر المقبلة، ومن أبرزها الابتعاد عن مجاري الأودية خشية التعرض لأخطار السيول. وأبرزت بيانات وتصريحات صادرة عن مسؤولين في حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس وحكومة مجلس النواب في بنغازي، ما أوردته نشرات المركز الوطني للأرصاد الجوية، والتي تضمنت ضرورة توخي الحذر خلال التنقل بين المناطق، وفي المناطق القريبة من الأودية، مع تأكيد الحكومتين استعدادهما لمواجهة المخاطر عبر العمل على تقليل أضرار جريان الأودية. وعلى مدار الأسابيع الماضية، كشف المركز الوطني للأرصاد الجوية نشراته التي تحذر من تبعات التغيرات المناخية، إضافة إلى تحديد أماكن تكاثر السحب الرعدية الممطرة، والأودية التي يمكن أن تشهد سيولاً، خاصة في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي.

وشهدت مناطق غات وتهاله والبركت (جنوب غرب)، سيولاً غمرت أحياءها خلال الأسابيع الماضية، ثم تجددت السيول منتصف الأسبوع الماضي، لكن آثار تلك الأخيرة كانت أقل من أضرار السيول الأولى. وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر جريان أغلب أودية مناطق الشمال الغربي، ومنها العربان وترهونة ومسلاتة وبني وليد والقربولي، فيما أعلنت بلديات هذه المناطق حالة الطوارئ، قبل أن تعلن عدم تسجيل أية أضرار بسبب عدم وصول السيول إلى المناطق المأهولة بالسكان. وأعلنت فرق الإسعاف والطوارئ والإنقاذ النفير في صفوفها، ونشرت أرقام هواتفها على مواقع التواصل، وحددت مواقع غرفها القريبة من المناطق المتوقع هطول أمطار غزيرة فيها، أو جريان أوديتها، لتسريع عمليات الاستجابة وتوفير الدعم.

ويقول الناشط في مجال الإنقاذ عضو جمعية التيسير الأهلية، حسن بركان، إن عمليات تنظيف مجاري الأودية كانت سبباً في تغير مسارات السيول إلى مناطق بعيدة عن أحياء هذه المناطق. لكنه يؤكد لـ«العربي الجديد»، أنه «ليس بإمكان فرق الطوارئ فعل شيء سوى التحذير من المرور بالقرب من مجاري الأودية، أو توفير سيارات الإسعاف، في وقت لا تملك أي فرقة إنقاذ سيارات دفع رباعي تمكنها من الدخول إلى الأحياء التي تغمرها المياه لإجلاء أسر عالقة مثلاً». وفي مناطق جنوب غربي طرابلس، أعلنت مديريات العربان وترهونة ومسلاتة انقطاع الطرق الرابطة بينها بسبب جريان الأودية التي تتخللها، فيما أظهرت صور نشرتها تلك المديريات فرقاً أمنية تمنع سيارات المارة من الوصول إلى الطرق الرئيسية التي قطعتها السيول.

ويؤكد أستاذ الجغرافيا المناخية، سليمان الزحاف، ضرورة أن تمتد العناية بالسدود إلى إعادة البناء والصيانة المستمرة وفقاً للتطورات المناخية، ويوضح لـ«العربي الجديد»، أن «زيادة كميات الأمطار السنوية قد تجعل بنية السدود القديمة غير قادرة على الصمود، مثلما حدث في سدي وادي درنة، والكارثة خير مثال كي يتعظ المسؤولون، وأوضاع السدود الأخرى في البلاد ليست أفضل حالا من سدي درنة». ويلفت الزحاف إلى وجود العديد من الأسباب المناخية التي أدت إلى تقلب الطقس، ومنها الارتفاع غير المسبوق في درجات حرارة مياه البحر المتوسط، وتسببها في تكاثف أبخرة لتُشكل سحباً على طول القطاع الغربي للبلاد. إذا كانت أسباب ارتفاع درجات حرارة البحر أمراً خارجاً عن قدرات السلطة أو المواطنين، فإن مسؤولية الانحسار الكبير في الغطاء النباتي تطاول الجميع بالنظر إلى حجم التعديات على مساحات غابية واسعة، إما لغرض البناء، أو حرق الأخشاب لصناعة الفحم. كما أن الاعتماد في توفير مياه الشرب على نقل المياه الجوفية من الخزانات الأرضية بالجنوب إلى مناطق الشمال تسبب في تراجع المنسوب، وظهور ملامح أزمة شح مياه، ما يشكل طارئاً جديداً على بيئة ومناخ الجنوب، وهذا سبب إضافي لتقلبات الطقس».

تنظيف مسارات الأودية

شكلت فرق الدفاع المدني مجموعات لتنظيف مسارات الأودية للحد من فيضانها، وأهم أعمالها كان إزالة المخلفات من مجرى وادي المجنيين الذي يصبّ في وسط طرابلس. وفي مطلع الأسبوع الأخير، وصلت مياه الوادي إلى أحياء طرابلس الجنوبية، لكن إدارة السدود فتحت قنوات سدّ الوادي عقب تراكم مياه الأمطار فيه.

تحقيق

في إطار قضايا الانتخابات المقبلة للرئاسة الأميركية، أظهر المرشح الجمهوري دونالد ترامب، تشدداً مع المهاجرين، فيما عكست منافسته الديمقراطية كامالا هاريس مواقف أكثر تساهلاً معهم

انتخابات أميركا

11 مليون مهاجر بين شعارات ترامب وهاريس

بيع قمصان مؤيدة لكامالا هاريس، بنسلفانيا، 13 سبتمبر 2024 (تشيب سوموديفيلا/Getty)

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

زاد مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية دونالد ترامب ومنافسته مرشحة الحزب الديمقراطي كامالا هاريس تركيزهما في حملاتهما الانتخابية على قضية الهجرة، ويتوقع أن يزداد ذلك السجال مع اقتراب موعد الاقتراع المنتظر في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

يحاول ترامب استغلال قضية الهجرة، خصوصاً تلك غير الشرعية، فزاعةً لتخويف الناخبين، وهو أسلوب اتبعه بنجاح خلال الحملة التي أوصلته إلى البيت الأبيض عام 2016. أما هاريس، وهي نائبة الرئيس الحالي جو بايدن، فتواصل تسويق نفسها بأنها الطرف الذي يعمل لإصلاح نظام الهجرة، ولا ينوي اتخاذ خطوات حاسمة لمكافحة الهجرة غير النظامية. ويواصل ترامب تصعيده وتصريحاته العنصرية تجاه المهاجرين، خصوصاً غير النظاميين، وهو ما فعله خلال اجتماعات نيل الترشيح الرسمي للحزب الجمهوري في يوليو/ تموز الماضي، حين تحدث عن رغبته في تنفيذ ترحيل جماعي للمهاجرين غير النظاميين الموجودين في الولايات المتحدة والذين يقدّر عددهم بأكثر من 11 مليوناً، بحسب ما تكشف إحصاءات مختلفة. ورغم ترامب أن المهاجرين الذين يعبرون الحدود يعانون من مشاكل صحية ونفسية، ويتهمهم بأنهم مجرمون ويحمّلهم مسؤولية ارتكاب جرائم كثيرة في الولايات المتحدة، لكن مسؤولاً في الحزب الجمهوري يخشى أن تؤدي تصريحات ترامب، خصوصاً حول ترحيل المهاجرين غير النظاميين، إلى ابعاد ناخبين من أصول لاتينية عن التصويت له بنسب عالية، فيما يحتاج إلى هذه الأصوات للفوز بالرئاسة، خصوصاً في الولايات التي تصنّف بأنها متأرجحة على صعيد الولاء للحزبين الجمهوري والديمقراطي. ويعتبر هؤلاء أن «ترحيل أكثر من 11 مليون شخص أمر غير واقعي، وقد يجلب تحديات قانونية، ويضع بدرجة كبيرة بالاقتصاد، كذلك هو خطوة غير عملية وغير أخلاقية». ورغم أن ترامب اقترح أن ينفذ الجيش عمليات الترحيل، لكنه لم يوضح كيفية فعل ذلك.

المهاجرون والضرائب

عموماً يُسدّد الكثير من المهاجرين غير النظاميين الضرائب لأسباب عدة، من بينها إثبات أنهم يعيشون في ظل التزامهم القوانين في الولايات المتحدة، رغم أن وجودهم غير قانوني. ومن بين الأسباب أيضاً التحسّب لاحتمال مقولهم يوماً أمام المحكمة للحصول على إقامات شرعية، إذ يستطيعون إثبات أنهم يدفعون الضرائب وعدم وجود ملفات جنائية ضدهم وغيرها، ما قد يساعدهم في تحقيق هذا الهدف.

ومعلوم أن نقاشاً داخلياً يدور، خصوصاً في الحزب الديمقراطي، حول قوننة أوضاع المهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة، ولديهم عائلات وروابط داخلها. ولأن من مصلحة الخزينة الحصول على ضرائب، يمكن أن يسددها المهاجرون غير النظاميين بطلب رقم ضريبي لا يشترط الحصول عليه امتلاكهم أرقاماً خاصة بالضمان الاجتماعي الذي يشترط للحصول عليه أن يحمل الشخص الجنسية الأميركية، أو يعيش بشكل قانوني في الولايات المتحدة ويملك حق العمل. وفي العادة لا تشارك مصلحة الضرائب أسماء المهاجرين مع مصلحة الهجرة، علماً أن الضرائب التي يسددها المهاجرون غير النظاميين تدرّ مليارات الدولارات على الخزينة الأميركية سنوياً، فيما لا يحصلون غالباً (بحسب الولاية) على بدلات بطالة ومستحقات أخرى. وبحسب تقرير أصدرته منظمة الأبحاث الأميركية «أي تي إي بي»، أو مؤسسة الضرائب والسياسات الاقتصادية، وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية تتخذ من العاصمة واشنطن مقراً، وصل حجم الضرائب، بينها تلك للمشتريات والملكية والمستأجرين والدخل، التي دفعها المهاجرون غير النظاميين في عام 2022 إلى 96,7 مليار دولار، منها 59,4 مليار دولار للحكومة الفيدرالية، و37,3 مليار دولار لحكومات الولايات والحكومات المحلية.

وأشار التقرير إلى أن «أكثر من ثلث الضرائب التي دفعها المهاجرون غير النظاميين ذهبت لتمويل برامج لا يسمح لهؤلاء المهاجرين العمال بالاستفادة منها، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، وتأمين البطالة».

إلى ذلك، يساهم كثير من المهاجرين غير النظاميين في الاقتصاد والابتكارات، ويملك بعضهم قوة شرائية عالية، ما يزيد مساهمتهم في الاقتصاد والاستهلاك.

ويشير تقرير أصدره «معهد سياسة الهجرة» (إم إي آي) إلى أن إدارة ترامب استطاعت خلال السنوات الأربع التي أمضتها في البيت الأبيض اتخاذ 472 إجراءً أو أمراً تنفيذياً حول الهجرة. ويصف المركز مصلحة الخزينة الحصول على ضرائب، يمكن أن يسددها المهاجرون غير النظاميين بشكل كبير الحماية الإنسانية للمهاجرين، وزادت من إنفاذ القانون ما جعل الهجرة القانونية أكثر صعوبة وتعقيداً. ورغم تغييرات عميقة ودائمة، ومن بين تعديلات تقنية سياسات شاملة.

ويورد التقرير أنه «رغم أن ترامب لم ينفذ خلال ولايته السابقة وعوده الأهم الخاصة بترحيل ملايين المهاجرين غير النظاميين، أو بناء جدار على طول 2000 ميل من الحدود مع المكسيك، لكن إدارته قيّدت بشكل كبير الحماية الإنسانية للمهاجرين، وزادت من إنفاذ القانون ما جعل الهجرة القانونية أكثر صعوبة وتعقيداً. ورغم الهشاشة النسبية للإجراءات التنفيذية مقارنة بالتشريعات ضمنت تحركات اتخذتها إدارة ترامب تأثيرات دائمة بنظام الهجرة في الولايات المتحدة بعد ترحيل إدارته». ويتوقع أنه «في حال فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية مجدداً فإنه سيبني على ما فعلته إدارته السابقة، وقد يفرض تلك الأوامر التنفيذية تشريعياً في حال فوز الحزب الجمهوري بالغالبية في الكونغرس». وحتى إذا لم يحصل ذلك، يلفت التقرير إلى «عدد من الأمور الجوهرية والخطوات التي اتخذها ترامب وإدارته السابقة جرى اتباعها باعتبارها استراتيجيات أحدثت تغييرات على مستوى البرامج والمؤسسات والإرشادات الإدارية، وجعل ذلك الإدارة الديمقراطية التالية تتخبط في مواكبتها والتصدي لها».

الولاية الأولى لترامب

يتحدث التقرير أيضاً عن أن «ترامب نجح في الفوز عام 2016 بعدما جعل قضية الهجرة والتخويف منها إحدى ركائز حملته الانتخابية، وهو ما يحاول أن يكرره الآن عبر إعادة تعميم آراء خاطئة حول الهجرة القانونية كانت قد فقدت مصداقيتها وشعبيتها بالماضي، وتفيد بأنها تهديد للاقتصاد والأمن القومي للولايات المتحدة، ما يجعل العداء للمهاجرين غير النظاميين والنظاميين متماثلين».

وخلال فترة حكم ترامب جرى التضييق أيضاً على الهجرة القانونية، وزاد التشدد في تطبيق القانون، فانخفضت طلبات الحصول على الإقامة الدائمة (البطاقة الخضراء) بنسبة 17% في عام 2019، و22% في عام 2020 مقارنة بعام 2016، وهي السنة التي سبقت توليه الحكم. وتحاول حملة ترامب، من خلال عدد من الخطوات، بينها الإعلانات الانتخابية، تحميل كمالا هاريس مسؤولية الأعداد القياسية للمهاجرين الواصلين عبر على الحدود الجنوبية في السنة الأولى من انتخاب بايدن.

وتطلق هذه الحملة لقب «قيصرة الحدود» على هاريس، رغم أنها لم تكن مسؤولة، باعتبارها نائبة للرئيس بايدن، عن قضايا الحدود، وتمحور دورها حول التعامل مع قضية الأسباب الجذرية لدخول أعداد كبيرة للمهاجرين عبر الحدود المكسيكية من أميركا الوسطى، والعمل لمعالجتها لمحاولة تخفيف هذه الهجرة.

وتدرك هاريس أن قضية الهجرة تلعب دوراً محورياً لدى كثير من الأميركيين، وتحاول أن تظهر أن هدفها الرئيس هو إصلاح نظام الهجرة الذي يعاني من شوائب كثيرة، وفي الوقت ذاته أنها قيادية صارمة، وستؤمّن الحدود وتفتح المجال بشكل أكبر للهجرة القانونية، والتي لا يمكن للولايات المتحدة الاستغناء عنها. فبقدر ما يحتاج مهاجرون كثيرون إلى الانتقال لدول صناعية كبرى مثل الولايات المتحدة، تحتاج هذه الدول أيضاً إلى الكثير من هؤلاء المهاجرين كي تحافظ على تفوقها الاقتصادي وفي مجالات أخرى.

يرى كثيرون أن ترحيل أكثر من 11 مليون مهاجر امر غير واقعي

يُتاح للكثير من المهاجرين غير النظاميين الحصول على رقم ضريبي

472
عدد الإجراءات والأوامر التنفيذية التي اتخذ تها إدارة ترامب حول الهجرة خلال سنواتها الأربع.

مصر: شحّ الإنسولين يرهق مرضى السكري

يواجه مرضى السكري في مصر تحدياً مزدوجاً، إذ ينهش المرض أجسامهم، وتزداد آلامهم في ظل عدم العثور على العلاج للبقاء على قيد الحياة

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

تزداد معاناة المرضى وكبار السن في مصر الذين أنهكهم مرض السكري، وأيضاً التجول منذ أسابيع في الشوارع المزدحمة وتحت أشعة الشمس الحارقة حيث تبحث عيونهم الحائرة عن عبوة واحدة من عقار أو حقن الإنسولين، بعدما أصبحت حلماً بعيد المنال في ظل النقص الكبير في عدد من الأدوية المنقذة للحياة في الصيدليات والمستشفيات.

وفيما تُعد حقن الإنسولين من الأدوية المنقذة للحياة التي يستخدمها مرضى السكري لضبط معدل السكر في الدم، يقول خالد مخيمر، أحد المرضى الذين يترددون على الوحدة الصحية بالمنشية وسط الإسكندرية لـ«العربي الجديد»: «أحتاج يومياً إلى جرعة إنسولين من نوع ماكستراد 30، واضطر إلى البحث عن الدواء يومياً للسؤال عن توافره، لكن من دون فائدة، لذا اعتمد على الأصناف محلية الصنع من هذا الدواء، رغم أن مفعولها ضعيف في العلاج».

ويضيف: «أصبح العثور عن الدواء صعباً جداً، ويحتاج إلى الوقوف في صف طويل مع عشرات المرضى أمام صيدلية الإسعاف الوحيدة التي توفره. وهي تسمح لكل مريض بالحصول على علبة واحدة فقط بعد إجراءات معقدة».

وتروي الستينية صابرين حجازي التي تجلس على أحد أرصفة الوحدة الصحية، معاناتها في الحصول على جرعة إنسولين، وتقول لـ«العربي الجديد»: «رغم أن سعر الإنسولين زاد في الصيدليات، لم أستطع أن أحصل على علبة واحدة منذ أكثر من شهر قبل أن يختفي من الصيدليات والمستشفيات ضمن عدد كبير من أصناف الأدوية الخاصة بالقلب والضغط وأمراض المناعة».

وتشير إلى أنها تلقت عروضاً بجلبه من السوق السوداء بأسعار مضاعفة من تجار وصفتهم بأنهم «شياطين توسوس في آذان المرضى العاجزين وفاقدي الأمل في الحصول على الإنسولين بسعره الرسمي، والغالبية تشتريه منهم بأسعار مضاعفة أربع مرات، وهو ما لا تتحمله ميزانيات المرضى».

ويقول الصيدلي محمد السعدني لـ«العربي الجديد»: «تستمر أزمة النقص في الأدوية، ومنها الإنسولين، رغم أن الحكومة رفعت أسعار العديد من الأصناف، فعلياً، لا تتوافر أصناف كثيرة في الصيدليات، كذلك إن الحصول عليها يشترط أن يتوجه المريض إلى أحد فروع صيدليات الإسعاف التي تتبع للشركة المصرية للأدوية وفي حوزته تقرير من الطبيب المعالج وبطاقة الرقم القومي كي يحصل على جرعة لأيام معدودة. وهكذا يضطر العديد من المرضى إلى البحث عن بدائل أقل فعالية». يتابع: «بدلاً من أن تتخذ الحكومة إجراءات فورية لحلّ الأزمة، تكتفي بإطلاق وعود منذ نحو عام من دون أن توجد أي تحسّن في خدمات الأدوية والعلاج على الأرض، ما يعكس عمق الأزمة. من الضروري إيجاد حلول سريعة وعاجلة لتوفير الأدوية لأن استمرار نقص الإنسولين يشكل خطورة كبيرة على صحة مرضى السكري الذين يناهز عددهم 11 مليوناً».

وخلال الفترة السابقة، أعلن مسؤولون قرب توفير الأدوية التي تواجه نقصاً في الصيدليات، لكن يبدو أن الجهود الحكومية لم تسلك طريق حلّ الأزمة. هذا ما يقوله لـ«العربي الجديد» رئيس جمعية الحق في الدواء، محمد فؤاد، الذي يعتبر أن «نقص الإنسولين ذروة المشهد، علماً أن النقص الشديد يشمل مئات من الأدوية، وهذا وضع غير مقبول يشكل خطراً على حياة المرضى». يضيف: «تفاقمت أزمة نقص الإنسولين وأدوية أخرى غير متوافرة في الصيدليات والمستشفيات بسبب عجز الشركات المنتجة عن تدبير العملة الأجنبية لاستيراد المواد الخام اللازمة للتصنيع، وأيضاً بسبب تخزين بعض التجار كميات من الأدوية المطلوبة، وتعمّدهم استغلال حاجة المرضى لها من أجل بيعها بأسعار مرتفعة».

وينتقد فؤاد «عدم وجود تسهيلات بنكية استثنائية لقطاع الدواء، ومعاناة صناعته في مصر من مشاكل هيكلية عميقة بينها الاعتماد على المواد المستوردة. وتأخر الحكومة في التعامل مع الملف أوقف خطوط الإنتاج في عدة مصانع للدواء من أصل 190 تغطي احتياجات السوق المصرية بنسبة أكثر من 80 في المائة حين تعمل بكل طاقتها». ويشدد على «الحاجة إلى خطط استراتيجية طويلة الأمد إلى جانب حلول فورية الآن، فصحة المصريين يجب أن تتصدر الأولويات دائماً، علماً أنه يوجد أكثر من 17 ألف صنف دواء مسجل في مصر، من بينها أصناف قديمة أو أخرى توقف إنتاجها، وأيضاً منتجات مهمة تواجه نقصاً مستمراً مثل الإنسولين».

ويلفت إلى أنه رغم إعلان توفير 300 ألف عبوة إنسولين قبل أيام، لكن هذه الكميات لا تكفي ربع احتياجات السوق، لأن نصيب كل صيدلية مجرد عبوات قليلة، في حين أن عدد المرضى أكثر بكثير.

وكان وزير الصحة المصري خالد عبد الغفار، قد أكد أنه تابع في الشهرين الأخيرين مؤشرات توافر الأدوية في السوق المحلية إثر تعزيز هيئة الدواء المستحضرات الدوائية، سواء المستوردة أو تلك التي يعتمد إنتاجها على المواد الخام المستوردة.

وتوقع أن تنتهي أزمة النقص في الأدوية خلال الأشهر القليلة المقبلة، وشدد على توافر بدائل للأدوية المهمة التي تواجه نقصاً في الأسواق، حرصاً على صحة وسلامة المرضى. وأشار إلى أن الوزارة ضخت كميات إضافية من الأدوية التي تندرج ضمن علاجات أمراض السكري والقلب والتهابات المعدة، وفرط نشاط الغدة الدرقية، وعلاج الأورام، والمضادات الحيوية، وغيرها.

أما الدكتور علي عوف، رئيس شعبة الأدوية في الغرفة التجارية، فقال إن «الإنسولين في مصر نوعان: مصري ومستورد، والشركة التي تنتج الإنسولين المستورد أبلغت هيئة الدواء المصرية بوجود مشكلة في مصنعها بأوروبا، لذا وفرت الهيئة مخزوناً من الإنسولين لتغطية الاحتياجات». وأكد أن «هيئة الدواء تتابع حركة الدواء في السوق، وهناك انفراج منذ نحو شهر في أزمة الأدوية الناقصة، ومنها أدوية الضغط والسكر والكوليسترول والمضادات الحيوية والحساسية والإسهال».

اختفى الإنسولين مع مئات الأدوية من صيدليات مصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سوريون يلجأون للدّين بالفائدة من أجل تعليم أبنائهم

الدين بالفائدة وسيلة أساسية في سورية اليوم لتلبية احتياجات ملحة أو طارئة، من بينها تجهيز الطلاب للعام الدراسي الجديد، وتغطية تكاليف السفر، كما انه ركيزة تنفيذ مشاريع للزراعة والبناء والصناعة والتجارة

بلجأ الأهالي إلى الاستدانة بالفائدة لتجهيز أبنائهم للمدرسة (عارف وتد/ فرانس برس)

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

انتشر في سورية على نطاق واسع اقتراض الأموال بين المواطنين لقاء الحصول على فوائد. وبات الاقتراض ظاهرة اجتماعية نتيجة تدهور الوضع المعيشي، وصعوبة تأمين مستلزمات المعيشة للاستعداد للعام الدراسي الجديد أو لتأمين تكاليف السفر، وأيضاً لشراء المحروقات في فصل الشتاء أو لإجراء عمليات جراحية.

يقول المحامي صابر مسعود لـ«العربي الجديد»: «زادت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية أعداد الدعاوى المرفوعة ضد أشخاص بتهمة إساءة الائتمان التي تنتج من تخلّف المُقترض عن تسديد الديون المستحقة للدائن الذي يكتب سندات أمانة يجب دفعها عند الطلب من أجل ضمان دينه والفوائد المترتبة أو المتفق عليها، ويقدمها إلى القضاء عند الحاجة. ويضيف الدائن غالباً فوائد باللبرة السورية إلى مبالغ الديون، أو يوقع ويبصم المُقترض على سندات خالية من الأرقام، ما يمنح الدائن فرصة إضافة الفوائد مع تكاليف المحاكمة والزمن التقديري لاستصدار الحكم».

يتابع: «في بعض القضايا يلجأ الأهل إلى الاستدانة بالفائدة لقاء تجهيز أبنائهم للفصل الدراسي أو دفع رسوم جامعية وكتب، وتأمين مستلزمات لطلاب اختصاصات الهندسة والطب، وبدل سكن أو ثمن هاتف محمول وجهاز كومبيوتر محمول لضرورات التعليم».

وأوردت صحيفة «الوطن» السورية شبه الرسمية أن «حجم التداول ضخم في قطاع الديون بالفائدة غير القانوني، وظهرت شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يشغّلون أموالهم في الاقتراض». لكن الصحيفة لم تتحدث عن حجم الادعاءات والقضايا المتعلقة بما يسمى «سوء ائتمان» التي تنتج من عجز المدين عن تسديد المستحقات والفوائد للدائن. يقول مدرّس في محافظة درعا فضل عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»: «استندنا كل فرص الاقتراض من المصارف والمشاركة في جمعيات من أجل أن نوصل أبناءنا إلى التعليم الجامعي، من دون أن نتوقع حجم الضغط الذي سيسببه تحقيق هذا الهدف. أسدد منذ نحو عام ديناً بالفائدة اقترضته لتسجيل ابني في السنة الأولى تحضيري لكلية الطب في جامعة دمشق، وساعتمد نفس الوسيلة غالباً لتجهيز باقي أولادي للمدارس هذا العام».

ويقول المزارع محمود التلّي من ريف دمشق لـ«العربي الجديد»: «يقترض العديد من المزارعين أموالاً بالفائدة في بداية كل موسم من أجل شراء البذور، وتنفيذ أعمال الزراعة والسقاية، ويضطر بعضهم إلى الاقتراض قبل القطاف لشراء المحروقات. في كل الأحوال يُصبح الدائن شريكاً في الإنتاج، ويحقق أرباحاً قد لا ينالها المزارع نفسه، حتى أن كثيرين تخلّوا عن الزراعة لعجزهم عن تسديد المستحقات، وفي نفس الوقت يعتمد كثيرون على العيش من فوائد أموالهم».

ولا يرى التلّي أن الدين بالفائدة فعل شائن طالما أنه يحقق فائدة للطرفين في ظل عدم الحاجة إلى أوراق وضمانات، وإمكان تفادي مواجهة الإذلال على أبواب المصارف، لكنه يستغرب الفوائد المرتفعة التي تصل أحياناً إلى 30% على المبلغ المستدان.

وجد أصحاب رؤوس الأموال في الإقراض بفائدة فرصة للربح

تجاوزت نظرة المجتمع السوري للإقراض بفائدة محاذير الربا

ووجد العديد من أصحاب رؤوس الأموال في هذا العمل فرصة لتحقيق ربح كبير، حتى أن بعضهم جمعوا أموالاً وشغّلوها بأرباح مضاعفة نتيجة تزايد حاجة المواطنين. كما استغل آخرون حضورهم وسمعتهم في الأسواق، مثل أصحاب محلات المجوهرات وتجار الأقمشة ومواد البناء، والذين اقترض بعضهم مبالغ كبيرة من المصارف، وشغّلوها بالفائدة مباشرة أو من طريق وسطاء.

تقول سيدة من محافظة اللاذقية طلبت عدم كشف اسمها لـ«العربي الجديد»: «اقترضت من المصرف مبلغ 25 مليون ليرة قبل سنوات، وأعطيت المبلغ لصائغ اتفقت معه على تقدير المبلغ بالدولار والفائدة بالمثل، ومنذ ذلك الحين أسدد أقساط المصرف من الفوائد، واستفيد من الفائض الذي يعادل ضعف راتبي. سلكت إحدى زميلاتي في العمل نفس الطريق، واقترضت مبلغاً من المصرف حوّلته إلى الدولار وشغلته مباشرة مع زبائن يقترضون بالفائدة، فاستطاعت أن تحقق ربحاً أفضل ومضاعفاً لكنها تبذل جهداً كبيراً في التعامل مع المقترضين».

ويقول ناصر العماد، وهو صاحب مكتب لتعقيب المعاملات، لـ«العربي الجديد: «بات يغلب على المجتمع السوري صفة دائن ومدين، وغالبية المواطنين حصلوا على ديون من آخرين. يبحث الجميع عن أسهل الطرق للوصول إلى دين من خلال الاقتراض المباشر بفائدة، ومهما تعثّر حال السداد وتسبب في خلاف مع الدائن، تبقى النتائج قابلة للحل قبل الوصول إلى القضاء الذي تطبقه الجهات الرسمية. أما النظرة الاجتماعية فتجاوزت محاذير الربا لأن معظم الناس أصبحت ترى أن كل أعمال مؤسسات الدولة والفعّاليات الخاصة تجني أرباحاً غير شرعية، وحتى غير أخلاقية».

لم يعد طفلا
(علي جاد الله/ الأناضول)

يوميات غزة
مهام ثقيلة على الصغار

تتحدّث العديد من التقارير الدولية الصادرة عن منظمات دولية وأممية أن جميع الأطفال تقريباً في قطاع غزة بحاجة إلى دعم في مجال الصحة النفسية، وأن أولئك الذين نجوا من العنف في غزة يعانون أهوالاً لا توصف، بما في ذلك الإصابات التي تغيّر حياتهم، والحروق، والأمراض، وفقدان الأهل والأحباء، والموت، والاعتقال، والكثير غيرها.

وتفيد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، بأنها تواصل، بدعم من أكثر من 500 مرشد، تقديم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المنقذة للحياة في غزة، ويشمل ذلك الإسعافات الأولية النفسية الاجتماعية، وجلسات التوعية الفردية والجماعية، وجلسات حول إدارة الإجهاد النفسي، وأنشطة ترفيهية، وجلسات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات نقدية لأغراض الحماية، والتي تستهدف الأطفال والشباب والبالغين.

ويصعب استيعاب ما يعيشه الأطفال يومياً في قطاع غزة. ولا ينحصر الأمر بالموت اليومي، وتوديع الأهل، وخسارة الكثير من أفراد العائلة، وبتر الأطراف، وغير ذلك، إذ يتولون، كما الكبار، المهام اليومية للحد الأدنى من الاستمرار، منها تعبئة المياه وحملها لمسافات، والانتظار الطويل للحصول على الطعام، بالإضافة إلى صعوبة الاغتسال والاستحمام، ورعاية الأطفال الأصغر سناً منهم، وغير ذلك. هذه الصدمات المستمرة تتكرّر يومياً في القطاع، حتى باتت عادية، إلا أن داخل الأطفال سيحمل الكثير من الأوجاع التي قد يصعب السيطرة عليها.

(العربي الجديد)

وجدت دمية بين الأنقاض (محمود عيسى/ الأناضول)

ترفيه وتفريغ نفسي للأطفال (عمر القطاع/ فرانس برس)

لم تعد على قيد الحياة (عبد الله العطار/ الأناضول)

أطفال ينتظرون الحصول على طعام (محمود عيسى/ الأناضول)

حمل المياه مهمة يومية
(إياد البابا/ فرانس برس)

طفل يودّع طفلة
(علي جاد الله/ الأناضول)